



مراجعة كتب

حول كتاب:

"التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية"

مراجعة: سمير سعيّفان | فبراير 2016

حول كتاب "التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية"

سلسلة: مراجعة كتب

مراجعة: سمير سعيّفان | فبراير 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقية والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدّها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليةّ عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
2	هجرات متتالية
5	إعمار المدن والبلدات
6	إعمار الجزيرة السورية يشجع الهجرة إليها
7	قلق الحكومات السورية من تزايد الهجرات
10	ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته
11	خلاصة الهجرات الكردية إلى الجزيرة السورية
11	الهجرات المعاكسة من الجزيرة
13	رؤية نقدية
15	كلمة أخيرة

عنوان الكتاب: التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية

المؤلف: جمال باروت

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

السنة: 2013

عدد الصفحات: 1021 صفحة من القطع الكبير

مقدمة

يكتسب كتاب التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية¹ للباحث محمد جمال باروت أهمية خاصةً لصدوره في هذه الأوقات؛ إذ انفجر الصراع في سورية على أشده منذ آذار/ مارس 2011. وقد وجدت أغلبية القيادات الكردية في الانتفاضة السورية فرصةً تاريخيةً للحصول على حقوق طالباؤها منذ عقود. وقد أثار هذا الوضع جدالاً بين القوى السورية؛ كردية وغير كردية، حول تاريخ الجزيرة وأحقية الأكراد في إنشاء كيانٍ مستقلٍ أو حكمٍ ذاتيٍّ في شمال سورية، بين زعمٍ بأنّ شمال سورية منطقة كردية عبر التاريخ، وهي الجزء الغربي من كردستان أو "كردستان الغربية"، وبين من يذهب إلى أنّ الأكراد فيها حديثو العهد وليسوا سكاناً أصليين، وقد جاؤوا في معظمهم بعد عشرينيات القرن العشرين من مناطق الأكراد في تركيا وبعضهم جاء من العراق، مما يمنحهم حقوق المواطنة السورية، ولكن لا يمنحهم "حق تقرير المصير" وتكوين كيانٍ كردي شبه مستقلٍ أو مستقلٍ كلياً، وبخاصة أنّ المنطقة مازالت منطقة مختلطة، حتى لو امتلك الأكراد أغلبية في بعض المناطق في أقصى شمال شرق سورية دون غيرها.

¹ محمد جمال باروت، التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحوّل من البدونة إلى العمران الحضري (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

يأتي الكتاب كوثيقة تاريخية واسعة امتدت لأكثر من ألف صفحة، وغطت تاريخ "الجزيرة السورية"² وبخاصة منذ عشرينيات القرن العشرين وحتى نهايته³، مع تمهيدٍ استعرض تاريخ أوضاع الجزيرة الفراتية الوسطى (السورية لاحقاً) منذ العصور الوسطى وحتى القرن العشرين مروراً بالفترة العثمانية. ويركز المؤلف على تاريخ الجزيرة السورية منذ دخول الفرنسيين عام 1920، والذين عملوا على إعادة إعمار الجزيرة بعد عدة قرون من الخراب الذي انتابها منذ غزو تيمورلنك في القرن الرابع عشر وتدميره لها. وبسبب اتساع حجم الكتاب سنركز هنا على جانب الهجرات السكانية للجزيرة وما يسمى بـ "قضية أكراد سورية".

هجرات متتالية

من خلال استعراض مؤلف الكتاب لأحداث الجزيرة ودخول الفرنسيين، ثم اتفاق الفرنسيين والأتراك على رسم حدود الدولة السورية الوليدة، ويظهر بوضوح أنّ الجزيرة السورية قد كانت أرضاً شاسعةً قليلة السكان تجول فيها عشائر بدوية عربية غير مستقرة، مع بعض العشائر الجوالّة الكردية على أطرافها الحدودية مع تركيا، وببين كيف أنّ الفرنسيين أرادوا تحويل هذه المنطقة الشاسعة الغنية بالمياه وقليلة السكان إلى سلة غذاء ومنطقة لإنتاج القطن. كما أدركوا احتمالات توافر النفط فيها؛ فقاموا بتشجيع الهجرات إليها والاستقرار فيها؛ فشحجوا هجرات الآشوريين والأرمن والأكراد من الأراضي التركية، كما شجعوا استقرار العشائر البدوية فيها. وكان شعار سلطات الانتداب في الجزيرة الذي وزعته على المهاجرين بالصيغة التالية "افلح قدر ما تريد، ازرع كيفما تريد، عمّر بيوتاً كما تريد، اثبت عليها خمس سنوات، تصبح ملكاً قانونياً لك في دوائر الحكومة". (باروت ص 325). وقد وُلد هذا صراعاً محمومًا بين زعماء العشائر، عرباً وأكراداً، لوضع اليد على الأراضي ونشوء الملكيات الكبيرة للأرض لشيوخ العشائر.

² الجزيرة السورية هي الجزء الواقع ضمن حدود سورية، من جزيرة ما بين النهرين، والتي تنقسمها اليوم ثلاث دول حديثة هي سورية والعراق وتركيا.

³ جميع المعلومات المذكورة في هذه المادة مأخوذة من كتاب الباحث محمد جمال باروت ما لم تجر الإشارة إلى ذلك صراحة.

التقت هذه السياسة الفرنسية مع سياسات تركيا لتهجير المسيحيين وتقليص أعدادهم فيها، فرحبت فرنسا بهجرة الأرمن والسريان والآشوريين من الأراضي التركية إلى الجزيرة السورية. لقد "تجت الهجرتان الأرمنية والسريانية والآشورية من سياسة تطهير تركيا الجمهورية من المسيحيين، حيث كان هناك 4.5 ملايين مسيحي تقريباً يعيشون في الأناضول التي لا يتجاوز عدد سكانه العشرة ملايين يومئذٍ" (باروت ص 256). و"قدّر عدد المهاجرين الأرمن إلى سورية بين عامي 1919 و1939 بنحو 135 ألف مهاجر تقريباً، استوطن نحو الثلثين منهم في سورية" (باروت ص 268)، "وارتفع عدد المهاجرين الآشوريين والكلدان المواطنين حتى أواخر 1943 المسجلين في قيود السجل المدني السوري إلى 11120 نسمة" (باروت ص 129). كما رحبت بالأكراد الفارين من تركيا بسبب الثورات الكردية المتكررة؛ فنشأ المجتمع الكردي في الجزيرة السورية، مثله مثل المجتمع السرياني والأرمني، نتيجة الهجرات من شمال خط سكة الحديد الذي يشكل خط الحدود اليوم بين سورية وتركيا، بعد ترسيم الحدود بحسب الاتفاق الفرنسي - التركي. فقد أدى القمع التركي للثورات الكردية المتكررة إلى هجرات كردية مستمرة إلى الجزيرة السورية. و"بين 1925 و1938 قام الأكراد بسبع عشرة ثورة ضد الدولة التركية، بدأت بثورة الشيخ سعيد عام 1925 وانتهت بإخماد ثورة سيد رضا في عام 1938 في درسيم" (باروت ص 246). و"كان القمع التركي يعني بالضرورة هجرة كردية جديدة إلى الجزيرة السورية؛ إذ ارتفع عدد الأكراد من 6000 نسمة في الجزيرة عام 1927 إلى 34700 نسمة في ربيع 1932 وإلى 56340 نسمة في عام 1939 من أصل 111300 نسمة يمثلون 50.6% من إجمالي سكان الجزيرة، نتيجة برنامج الإسكان الترانسفير الكمالي" (باروت ص 264). أما المسيحيون فقد بلغت أعدادهم في الجزيرة السورية عام 1946 نحو 46810 نسمة (باروت ص 851). و"كان المسيحيون يعملون في مجالات الطب والصيدلة والتجارة، كان اقتصاد الوطن في أيديهم: الأغنياء، المتعلمون، المترجمون، الجندمة، المدن، كل ذلك كان من نصيبهم" (باروت، حاشية ص 404، نقلاً عن مذكرات جكرخوين ص 288).

كان جزء كبير من سكان الجزيرة لا يملكون أية قيود في السجلات الحكومية، فأصدرت الحكومة السورية في آب/ أغسطس 1939 مرسوماً فتح باب التقدم للحصول على الجنسية السورية لمدة ستة أشهر لتسجيل

المكتومين، "وسجل نحو أربعين ألف مكتوم من أكراد وبدو وسريان وأرمن... وقدّر عدد السكان بحسب الكاداستر الفرنسي 141390 نسمة عام 1940" (باروت ص 638). وبعد قرار الحكومة السورية "ارتفع حجم سكان الجزيرة من 105513 عام 1937 إلى 146001 عام 1943" (باروت ص 283). ومع هذا التقدير، يتبين أنه لم يبق أي عددٍ غير مسجل (مكتوم) من المقيمين في الجزيرة في ذلك التاريخ.

هاجرت عائلات كردية عديدة من تركيا إلى الجزيرة بعد فشل ثورة الشيخ سعيد عام 1925، فكانت جميع العائلات الكردية والشخصيات الكردية المعروفة التي أدت دورًا بارزًا في الجزيرة، ثم في السياسة السورية هي عائلات مهاجرة من الأراضي التركية، أو الأراضي السورية التي تم ضمها إلى تركيا بحسب اتفاقية أنقرة الأولى 1921؛ مثل: "القيادات السياسية والعشائرية الكردية التركية التي لجأت إلى سورية واستقرت فيها مثل الشاعر جكرخوين، أحمد زفكي مفتي القامشلي، محمود إبراهيم باشا الملي رئيس عشائر المليّة (منطقة رأس العين) قرب الحدود السورية التركية الجديدة، حاجو آغا رئيس اتحاد العشائر الهويركية (منطقة قبور البيض)، قدري جميل باشا المهندس الزراعي، أكرم جميل باشا في مدينة ديار بكر، بوظان بك العضو السابق في المؤتمر الوطني الكبير (الكمالي) ورئيس عشائر البرازية في جرابلس، الأمير جلادت بدرخان الذي ينتمي إلى عائلة بدرخان أمراء خزرّة، أمراء بالو، أمراء دارهمين، عائلة الشيخ سعيد، شيوخ جاني، شيوخ خربوت، شيوخ بدر الدين حاج علي، إسماعيل أحمد، عائلة جتو، عائلة علي يونس، توفو، أحمد سليمان، يوسف أوصمان وغيرهم" (باروت ص 246، حاشية 92)، وعندما يهاجر الأمراء والشيوخ إلى الجزيرة فهذا يعني أنّ أبناء عشيرتهم وأتباعهم قد رافقوهم.

يبين باروت على مدى مئات الصفحات موجات الهجرة من تركيا وقيام مجتمع كردي سرياني مسيحي شكل مع الوجود العربي العشائري البدوي مجتمع الجزيرة السورية المختلط، ويقدم الكثير من المعطيات والحوادث والوثائق التي يستند إليها. ويستنتج أنه "بخصوص الاجتماع الكردي في الجزيرة السورية، فإنه نشأ من دون شك من تدفق الهجرات من شمال خط سكة الحديد إلى جنوبها بعد رسم الحدود السياسية الفاصلة بين ما كان واحدًا

بشرياً واقتصادياً ومجالياً⁴ (باروت ص 284). ويرسم صورة الجزيرة السورية مطلع ستينيات القرن العشرين وفق الشكل التالي: "القرى الكردية تنتشر محاذية للحدود التركية - السورية في محافظة الجزيرة بعمق نحو الجنوب يراوح بين 15 و35 كم، ومن منطقة رأس العين غرباً وحتى حدود منطقة المالكية شرقاً، حيث يتكاثف التجمع في الأمكنة... بينما كان معظم أبناء العشائر العربية يعيشون في المنطقة الجنوبية من المحافظة، حيث نسبة الأمطار لا تتعدى الـ 200 مم/س" (باروت ص 725).

إعمار المدن والبلدات

يبين باروت أنّ مدن الجزيرة وبلداتها وقرائها قد نشأت بعد عشرينيات القرن العشرين، مثل الحسكة بدل ماردين والقامشلي بدل نصيبين، وتوسعت عاموداً ورأس العين والدرباسية وديريك وعين ديوار وغيرها. مثلاً "كانت الحسكة في عام 1922 كما أشرنا، عبارة عن بركة موحشة ليس فيها غير تكتة بنيت في عهد السلطان عبد الحميد... وضع الفرنسيون في عام 1924 المخطط التنظيمي الأولي للمدينة... وفي أوائل 1925 ارتفع عدد سكان المدينة الوليدة إلى 324 عائلة تضم نحو 800 نسمة، كانوا جميعهم من المسيحيين المهاجرين في معظمهم من ماردين وقلعتمرا... وبذلك كانت النواة المؤسسة للمدينة وفق انحدارها الجهوي، وعربية وفق لغتها، ومسيحية وفق مذهبها" (باروت ص 350-351). أما مدينة رأس العين، وهي تسمية معربة عن السريانية "ريشعينا" فكانت قد تضخمت بسبب موجات المهجرين الأرمن الأولي الذين اقتلعتهم برنامج الترانسفير العثماني 1915-1916 من موطنهم. و"بين عامي 1926 و1940 وصل عدد القرى المستحدثة في محافظة الجزيرة (الحسكة) إلى نحو 1250 قرية" (باروت ص 334).

⁴ يوثق المؤلف تفاصيل كثيرة عن الصراع بين فرنسا وتركيا على ترسيم الحدود السورية - التركية، وقد تنازل الجنرال غورو للأتراك في اتفاقية فرانكلان بوبون في 20 تشرين الأول/أكتوبر 1921 عن 18 ألف كيلومتر مربع من الأراضي السورية حسب الحدود التي وضعت في اتفاقية سيفر 1919 وقد شملت المنطقة المنتزعة من سورية كيليكيا والجزيرة العليا ومرعش وأورفه وماردين وسعرت وكلس وعينتاب، وبعد نحو عقدين من الزمن تبعها لواء إسكندرون بموجب اتفاق فرنسي تركي آخر، وقبلها تخلت فرنسا عن الموصل لمصلحة بريطانيا مقابل حصة في شركة نفط العراق.

إعمار الجزيرة السورية يشجع الهجرة إليها

أرادت فرنسا أن تجعل من الجزيرة سلةً غذائيةً لسورية، ومنطقة لإنتاج القطن. وأدركت أيضًا أهميتها كمنطقة نفطية واعدة. ومنذ عشرينيات القرن العشرين بدأت سلطات الانتداب تشجع إعمار الجزيرة عبر تشجيع المهاجرين القسريين من تركيا واستيعابهم، من أكراد وسريان وأرمن للإقامة فيها، وتشجيع العشائر الرحالة للاستقرار، وشجعت استصلاح الأراضي وزراعتها عبر تطبيق سياسة "وضع اليد". وركز الفرنسيون سياستهم على عملية تطوير الاستقرار والتحضّر، بينما أهملوا البادية. وقد أدى هذا إلى نشوء مئات، ثم آلاف القرى الجديدة واتسعت المساحات المزروعة. وبدأ إدخال طلائع المكننة في الري الزراعية، وبدأت المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية بالتزايد. وجاءت الحرب العالمية الثانية ثم الحرب الكورية لتشكّل فرصةً كبيرةً للجزيرة، وللاقتصاد السوري بعامّة، وتحولت سورية من مستورد للقمح خلال النصف الأول للثلاثينات إلى مصدر له في الأربعينيات. واندفع رأس المال السوري في خمسينيات القرن العشرين نحو الجزيرة. وأنتجت الجزيرة عام 1954 نحو مليون طن قمح، بينما كان إنتاجها من القمح في الثلاثينات لا يتعدى 5000 طن (باروت ص 586). وكان عائد الهكتار يعادل عائده في الولايات المتحدة. وبدءًا من عام 1950 بدأت ثورة القطن وأصبح هو المحصول الأول، ودخلت الجزيرة في المشاريع الزراعية الكبرى التي تحتاج يدًا عاملةً بأعداد كبيرة، والتي كانت تنظم وتجهز وفق أعلى المستويات العالمية آنذاك مثل مشروع مدينة مبروكة للزراعة البعلية في بادية رأس العين لشركة أصفر ونجار ومشروع زراعة القطن على الخابور، ومشروع المناجير لبطرس معمارباشي في الرقة وحلب، ومشروع أبو راسين في أراضي عشيرة علي بينار الكردية غرب القامشلي.

يوثق باروت تكوّن الملكيات الكبيرة في الجزيرة؛ إذ عملت فرنسا على منح الأراضي لمن يواليها من عرب وسريان وأكراد، وأصدر الفرنسيون قوانين تزيل الشيوخ، فقام رؤساء العشائر أثناء عمليات التحديد والتحرير بتسجيل أراضي قرى ومناطق رعي لعشائرتهم على أنها أرض ملك خاص بهم. وبالنتيجة أصبح شيوخ العشائر من كبار الملاك، وكان يملك كل منهم عشرات القرى. ويورد باروت كثيرًا من التفاصيل والقصص حول الكيفية التي امتلك بها كبار الملاك معظم

أراضي الجزيرة التي كانت أراضي أميرية مشاع قبل ذلك (باروت ص 325 مثلاً). كما يوثق اهتمام فرنسا بوجود النفط في الجزيرة السورية، غير أن اكتشافات النفط لم تظهر حتى عام 1962 ولم يبدأ إنتاجه حتى عام 1968.

يصف باروت "عملية إعمار الجزيرة السورية، خلال عقد واحد، منذ منتصف عشرينيات القرن العشرين حتى منتصف ثلاثينياته" بأنها "معجزة فرنسية، وكانت أول عملية منهجية ومنظمة ومثابرة تجري في الخابور منذ ستة قرون من الخراب والتبدون" (باروت ص 369)، بعد الدمار الذي سببه تيمورلنك حين غزا سورية أواخر القرن الرابع عشر.

قلق الحكومات السورية من تزايد الهجرات

يذكر باروت أنّ الهجرات الكردية المتزايدة شكلت قلقاً لدى الحكومات السورية في وقت مبكر؛ فقد زار وزير المعارف محمد كرد علي، وهو من أصول كردية، الجزيرة السورية عام 1931، وقدم تقريراً لرئيس الحكومة يحذر فيه من مخاطر الهجرة من تركيا إلى الجزيرة على أمن سورية وقال: "إنّ جمهرة المهاجرين في الحقيقة هم أكراد نزلوا الحدود، واقترح إسكانهم في أماكن بعيدة من حدود كردستان لئلا يحدث من وجودهم في المستقبل القريب أو البعيد، مشاكل سياسية تؤدي إلى اقتطاع الجزيرة أو معظمها من جسم الدولة السورية، لأنّ الأكراد إن عجزوا اليوم عن تأليف دولتهم، فالأيام كفيّلة بأن تنيلهم مطالبهم إذا ظلوا على التناغي بحقهم، والإشادة بقوميتهم" (باروت ص 305).

بعد عام 1943 واتفاقية الاستقلال المبرمة مع فرنسا الحرة، بدّلت الحكومات الوطنية السياسة الفرنسية المشجعة للهجرة، واتبعت سياسات تقييدية تجاه تسجيل الأكراد في السجلات المدنية ومنحهم الجنسية السورية. وللتحايل على هذه الإجراءات التقييدية نشأ ما يعرف بمشكلة الأسماء المستعارة والهويات المزورة. وقد دفع هذا الوضع حكومة ناظم القدسي عام 1950 لاستصدار هويات جديدة في سورية للقضاء على الهويات المزورة.

في عهد الرئيس أديب الشيشكلي، صدر في نيسان/ أبريل 1952 المرسوم التشريعي 193 بإيقاف المعاملات كافة المتعلقة بملكيّات العقارات الواقعة في مناطق الحدود إلا برخصة من رئيس الجمهورية (باروت ص 693). وكان القصد منه الحيلولة دون تسجيل أراضي المناطق الحدودية بأسماء أشخاص غير أسمائهم الحقيقية. وفي أيامها الأخيرة أصدرت حكومة بشير العظمة (17 نيسان/ أبريل 1962 حتى 2 أيلول/ سبتمبر 1962) قراراً بإجراء إحصاء في الجزيرة، ولكن حكومة خالد العظم (2 أيلول/ سبتمبر 1962 - 7 آذار/ مارس 1963) هي من نفذ الإحصاء الذي جرى في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1962، وقام على قاعدة أنّ "السوري هو كل من كان مسجلاً في السجلات المدنية قبل عام 1945"، على أساس أن كل من حاز هويةً وسجلاً بعد هذا التاريخ، لا يعتد به لأنه جرى "تزوير".

"تمخضت عملية إحصاء 1962 عن تسجيل 85 ألف مقيم في محافظة الحسكة بصفة "أجانب أترك"، وهو ما يعادل 27.5 في المئة من سكان المحافظة والبالغ يومئذٍ 309279 نسمة وفق أرقام السجل المدني، ونحو 53% من عدد السكان الأكراد في الجزيرة السورية وفق التقديرات الأمنية لعام 1963، والمقدر بنحو 160 ألف نسمة" (باروت ص 724). ومنه نستنتج أن نسبة جميع الأكراد المقيمين في الجزيرة، سواء أكانوا بحكم السوريين، أم بحكم أجانب تركيا، بلغت نحو ثلث إجمالي سكان الجزيرة (160 ألف كردي من أصل 494 ألفاً، وهو العدد الكلي لسكان الجزيرة).

اتسمت سياسة البعث فور تسلمه السلطة في آذار/ مارس 1963 بموقفٍ متشددٍ ضد هجرة الأكراد من تركيا إلى سورية من جهة، وقامت سلطة البعث الجديدة، من جهة أخرى، بتشميل الأكراد بالإصلاح الزراعي ولم تحرمهم من الانتفاع به، انطلاقاً من موقف اجتماعي طبقي لا يفرق بين عرب وأكراد، وتم توزيع أراضي الإصلاح الزراعي على الفلاحين من العرب والأكراد بمن فيهم الأكراد المهاجرون الذين لم يتمكنوا من الحصول على بطاقة شخصية.

رفض المؤتمر القطري الذي عقد في أيلول/ سبتمبر 1963 مناقشة برنامج محمد طلب هلال الموجّه ضد توطين الأكراد في الجزيرة السورية، لأنّ مناخ المؤتمر كان يساريًا يؤيد الفلاح بمنظور طبقي وليس قومي.

من جهة أخرى، اتخذ المؤتمر قرارًا بإنشاء مزارع للدولة على الحدود السورية - التركية بعمق 10 كم وطول 50 كم، وهو ما عرف بـ "خط العشرة" أو "الحزام العربي" الذي امتد وفق تحديد الجغرافي السوري عبد الرحمن حميدة من القامشلي حتى جنوبي المالكية شرقًا، يقطنه مهاجرون أكراد من تركيا والعراق، وكان نحو 25 ألف نسمة من أكراد هذا النطاق مسجلين كأجانب" (باروت ص 744)، وقد كانت غايته قطع التواصل الجغرافي بين أكراد تركيا ومناطق توسعهم الجديدة في سورية، وقد أثار الأكراد ضجةً سياسيةً كبرى وهجومًا مستمرًا عنيفًا عليه. وعمليًا، بقي تنفيذ هذا الخط محدودًا حتى عام 1974؛ إذ نقلت الدولة جزءًا من العائلات المشمولة بغمر بحيرة سد الفرات إلى منطقة "خط العشرة" وتشيد 42 قرية على هذا الخط لاستيعاب 4000 أسرة يعادل عدد أفرادها وفق تقديرات حجم الأسرة الوسطي (6 أفراد) نحو 24 إلى 25 ألف نسمة" (باروت ص 745)؛ أي ما يعادل عدد الأكراد المسجلين كأجانب. ولكن لم يجر تهجير أي فلاح كردي من أرضه أو هدم قريته، كما أنّ جزءًا كبيرًا من هؤلاء الفلاحين رفضوا الانتقال إلى "خط العشرة". وعلى العموم، "لم تواصل السلطات البعثية سياسات الإحلال السكاني قط" (باروت ص 746). ومن ثمّ، لم يؤثر نقل 24 ألف نسمة إلى خط العشرة على نحو يذكر في التركيبة السكانية للجزيرة؛ إذ كانوا يشكلون عام 1974 فقط 5.6% من إجمالي سكان الجزيرة المسجلين والبالغ 441901 نسمة. ومن ثمّ، "كان الحزام العربي (الفلاحون المنقولون أنفسهم) من ناحيتي الحجم الديموغرافي والتسييس القومي والأيدولوجي أسطورةً أكثر منه حقيقة، ولكن اسمه الطنّان بقي يضخ الحكايات الأيديولوجية ويذكي أوارها" (باروت ص 836).

ونتيجة الهجرات والتزايد الطبيعي، قفز عدد سكان الجزيرة السورية بحسب المجموعات الإحصائية السورية من 299543 عام 1960 إلى 351910 عام 1970، وقد بلغ "عدد المسجلين في السجل المدني لعام 1974 بحسب المجموعات الإحصائية السورية 441901 عام 1974، بينما قُدّر عدد سكان الحسكة المقيمين في لحظة إجراء التعداد من سكان سوريين وغير سوريين بنحو 532 ألف نسمة، وذلك بحسب التعداد السكاني الذي جرى منتصف عام 1974" (باروت ص 746). ومنه نستنتج أنّ عدد المكتومين من أكراد وبدو في الجزيرة كان نحو 90 ألف نسمة.

ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته

ترتبط الموجة الثالثة لهجرة أكراد تركيا إلى الجزيرة السورية بحزب العمال الكردستاني PKK وزعيمه عبد الله أوجلان والصراع الميرير الذي جرى بين الحزب والسلطات التركية منذ أواسط عام 1984. فعلى خلفية تزايد توتر العلاقات السورية - التركية، المتوترة تاريخياً بسبب أطماع تركيا في الأراضي السورية، وخاصة بعد عام 1983 وقيام تركيا بتحويل مياه الأنهار، وإقامة السدود عليها بما يلحق ضرراً بحصة سورية من مياه هذه الأنهار الدولية التي تتبع من تركيا وتصب خارجها، ورفض تركيا توقيع اتفاقيات لتقاسم المياه وفق القوانين الدولية، أرادت سورية استخدام أوجلان وحزبه كورقة ضغط على السياسة التركية، فمنحته رعاية خاصة، وقدمت له معسكرات التدريب والتسليح. "وساهمت ثقة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد الكبيرة بأوجلان التي وصلت إلى درجة حبه الشخصي له ومناداته بـ "ابني" بدعم الحزب وتيسير الأجهزة السورية المعنية لعمله ونفوذه في الوسط الكردي" (باروت ص 806). وجعل حافظ الأسد من الجزيرة ملاذاً آمناً للحزب والأكراد الفارين من تركيا. وسمح للحزب بأن يجعل من القامشلي محطة ونقطة انطلاق لعملياته، إضافة لمعسكراته في لبنان. وكان فرع الأمن السياسي الذي كان يرأسه اللواء عدنان بدر حسن هو المسؤول عن التنسيق مع حزب العمال الكردستاني، كما لعب فرع المخابرات العسكرية في الحسكة (بقيادة اللواء محمد منصور) دوراً بارزاً في التنسيق والتسهيل. و"بحلول تموز/ يوليو 1984 غدا الحزب قادراً بفضل التسهيلات السورية على المبادأة بشن حرب عصابات منهجية ومنظمة داخل الأراضي التركية" (باروت ص 802). غير أنّ الجيش التركي رد على توسيع عمليات الحزب، فتم تدمير نحو 2000 قرية وتهجير نحو 750 ألف نسمة" (باروت ص 804). ولا شك أنّ جزءاً كبيراً من هؤلاء قد توجه إلى الجزيرة السورية. وضمن تحالف الأسد مع أوجلان ضد تركيا، فتح الأسد "الباب في عام 1985 أمام تجنيس 29682 من "أجانب تركيا" بموجب إبراز وثائق من أي نوع تثبت سوريّتهم" (باروت ص 820).

تزايدت الضغوط التركية على سورية بسبب احتواء حزب العمال الكردستاني ودعمه. وفي أيلول/ سبتمبر 1998 حشدت تركيا نحو 10000 عسكري على الحدود السورية في بلدة الريحانية، التي لا تبعد عن الحدود السورية

سوى 3 كم، مهددةً سورية بأنها ستتخذ "الإجراءات المناسبة". مما اضطر الأسد إلى الرضوخ، فأبعد أوجلان من سورية، وتم اختطافه من قبل الأتراك في كينيا بعد رحلة مرت بين روسيا وإيطاليا.

خلاصة الهجرات الكردية إلى الجزيرة السورية

يلخص باروت موجات الهجرة الكردية إلى الجزيرة بقوله: "عبر ثلاث موجات من الهجرة تحول الوجود الكردي في الجزيرة السورية من بضع عشرات من القرى الواقعة على الحدود السورية التركية، إلى آلاف القرى الكردية وعدة بلدات وعدد من المدن، ولكن لا يتوفر وثائق تبين الحجم السكاني الكردي في سورية اليوم. وقد قدرت مجموعة حقوق الأقليات الصادرة في لندن أن عدد الأكراد في عموم سورية سنة 1985 بنحو 743000 نسمة من أصل 9.2 مليون نسمة، هم إجمالي سكان سورية، أي نحو 8%. فإن كانت نسبة نموهم السكاني 2% سنويًا، فإن أعدادهم عام 2010 ستكون 1.21 مليون نسمة أي 5.9%. وإن كانت نسبة نموهم 3% سنويًا فإن أعدادهم عام 2010 ستكون 1.55 مليون نسمة أي 7.6% من سكان سورية"، (باروت ص 833). وهم يتوزعون على مناطق وجودهم المتفرقة بين مناطق العاصمة دمشق (حي ركن الدين، حي جبل الرز في مشروع دمر) وحلب (الأشرفية، الشيخ مقصود، وادي المعز، وقرى في ريف حلب) ومنطقة عفرين ومنطقة عين العرب وريف محافظة الحسكة الشمالي الشرقي ومدينة الحسكة جزئيًا.

أعتقد أن ما يجري في سورية اليوم من صراع، وما نتج منه من فرار ملايين السوريين نحو تركيا ولبنان والأردن وأبعد من ذلك، ترينا على نحو عملي صورة الهجرات الكردية إلى سورية التي أفرزها صراعهم مع الحكومات التركية.

الهجرات المعاكسة من الجزيرة

شهدت الجزيرة السورية منذ سبعينيات القرن الماضي هجرة معاكسة للهجرة التي شهدتها منذ عشرينياتها. فقد شهدت نزوح جزء كبير من سكانها، متحولة من جاذب للهجرة إلى طارد للسكان؛ فالعشائر تهاجر إلى السعودية

والخليج، والسريان والآشوريون يهاجرون إلى أوروبا وأميركا، والأكراد يهاجرون من قراهم إلى مدن القامشلي والحسكة وإلى المدن السورية الأخرى إلى حلب ودمشق، وبأعداد أقل إلى أوروبا.

ويشير باروت أنه بحسب تقديرات تزايد السكان المسيحيين الذي كان عام 1946 نحو 46810 نسمة، فإنه بلغ عام 2011 نحو 386157 نسمة، إلا أن أبرشية الجزيرة تقدر أن عدد العائلات المسيحية المقيمة غير المهاجرة عام 2011 نحو 12265 عائلة؛ أي نحو 61325 نسمة (باروت ص 851 و852 و853)⁵.

كانت الهجرة الأكثر درامية تلك التي حدثت بسبب القحط بين عامي 2006 و2009. وبحسب مجلة البيئة والتنمية⁶؛ فقد أشارت تقديرات الحكومة السورية وبعثة تقييم الاحتياجات الموفدة من الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 800 ألف شخص من الذين تأثروا بالجفاف فقدوا معظم مصادر دخلهم وهم يعيشون في ضنك شديد. لقد أدى الجفاف إلى هجرة ما بين 40 و60 ألف أسرة من أراضيهم إلى ضواحي المدن الكبرى مثل دمشق وحلب بعد أن فقدوا معظم أرزاقهم"، كما هاجروا نحو ريف دمشق ودرعا والسويداء واللاذقية وطرطوس، بسبب عزز مدن الجزيرة عن استيعاب المزيد من المهاجرين. وقد أدت هذه الأوضاع إلى الإضرار بأمن سورية الغذائي الذي كانت تقاخر به لسنوات طوال، وتحولت بعدها من بلد مصدر للقمح إلى بلد مستورد له لتلبية احتياجاتها الغذائية.

يورد باروت ثلاثة عوامل أدت دورًا طاردًا لسكان الجزيرة (باروت ص 844) وخاصة محافظة الحسكة، أولها أنّ منطقة الجزيرة الكبرى (محافظة الحسكة ودير الزور والرقبة) بقيت من أكثر مناطق سورية فقرًا (فقر الدخل وفقر الخدمات والتنمية البشرية) على الرغم من ثروتها المائية والزراعية والنفطية، ففيها نحو 58% من فقراء سورية (الفقر العميق)، وهي أقل مناطق سورية تصنيعًا. وثانيها، أدى تذرر الملكيات الصغيرة إلى ترك الفلاحين الفقراء أرضهم، وتأجيرها لمستثمرين لقاء 15% من محصولها، والتوجه نحو المدينة للعمل. وثالثها، تصحر الأرض الزراعية بسبب التملح، التي بلغت نسبتها 17% وبخاصة في منطقتي الفرات والخابور، بعد أن جفّ

⁵ لا شك أنه في مطلع 2016، وبعد نحو خمس سنوات من الصراع الدامي، فإن أعداد المسيحيين الذين مازالوا مقيمين في الجزيرة السورية قد تراجع بشكل كبير.

⁶ مجلة البيئة والتنمية، العدد 212 (تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر 2015)، في: <http://bit.ly/1QmwSdp>

نبت رأس العين بسبب السدود الثلاثة التي أقامها الأتراك على نهر الخابور في الأراضي التركية، وبسبب الحفر الجائر لأبار المياه في مناطق النبع.

إنّ الهجرة المعاكسة من الجزيرة تعكس سياسة الإهمال التي مارستها سلطة البعث والأسد لمنطقة الجزيرة على مدى خمسة عقود، فبعد الاتجاه الصاعد منذ ثلاثينيات القرن العشرين وحتى خمسينياته بدأ بالتدهور في ستينياته؛ أي منذ استلام البعث السلطة.

رؤية نقدية

يشكل الكتاب وثيقة بحثية مهمة لتاريخ الجزيرة السورية الحديث، وهو بذلك يلقي الضوء على مسألة سياسية حاضرة تتعلق بالوجود السرياني الآشوري الكردي في الجزيرة السورية. ويوثق الكتاب على نحو جيد ما يعرضه من وقائع وأفكار واستنتاجات، وخاصة عن الفترات السابقة لسيطرة البعث على السلطة عام 1963، إذ يسود التعظيم بعد هذا التاريخ، ويصعب توافر الدراسات والوثائق.

لا يوثق الكتاب لأية موجات من الهجرة من إقليم شمال العراق "كردستان العراق" إلى الجزيرة السورية خلال فترات اشتداد الصراع بين الأكراد والحكومات العراقية منذ ستينيات القرن العشرين وحتى ثمانينياته، على الرغم من أنّ أية صراعات من هذا النوع تخلق موجات من الهجرة قد تصل الآلاف في كل مرة. من جهة أخرى، لا يوثق الكتاب تدفق موجات الهجرة الكردية من تركيا إلى الجزيرة السورية خلال الثمانينيات والتسعينيات، إذ كان الصراع بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية في أشده، وتم تهجير 2000 قرية كردية في مناطق الأكراد في تركيا. ولا شك أنّ جزءاً منهم قد توجه نحو الجزيرة السورية.

ولم يوثق الكتاب مساعي الاستيلاء على الجزيرة بحسب تقارير سريانية، ودفع أثمان باهظة لشراء العقارات، وكيف تم تكريد مناطق واسعة، وتم تغيير أسماء القرى السريانية التي هجرها أهلها إلى الخارج. فقد تراكمت فترة الصراع بين حزب العمال الكردستاني والجيش التركي خلال الثمانينيات والتسعينيات مع تزايد هجرة السريان والآشوريين من

الجزيرة إلى خارج سورية، وبيع أراضيهم وبيوتهم ومحلّاتهم التجارية لمشتريين أكراد دفعوا أسعارًا مغرية للحصول عليها. ويمر الكتاب على هذا الموضوع ببضعة جمل لا غير، على الرغم من أنّ أسواق المدن الرئيسة وأحياءها في الجزيرة مثل الحسكة والقامشلي والمالكية/ديريك، إضافة إلى مئات القرى التي كانت للسريان والآشوريين، تحولت إلى ملكيات للأكراد على الرغم من القوانين التي تقيد نقل الملكية. وقد ساعد الفساد الكبير المنتشر في أوساط دوائر الحكومة وخاصة الأمن العسكري، وهو المسؤول الفعلي عن منح موافقات التسجيل آنذاك، في نقل ملكية عشرات آلاف البيوت والعقارات إلى أيدي مالكين جدد جلهم من الأكراد، فيما كان يعتبره بعضهم عملية استكمال سيطرة على مناطق واسعة من الجزيرة، وبخاصة في منطقة شمال شرق سورية ومنطقة منقار البط ومنطقة عين العرب. غير أنّ هذا الإحلال الكردي مكان السريان والآشوريين المهاجرين هو أمر يصعب تجنبه، فطالما أن السريان والآشوريين يهاجرون، فإنّ النتيجة المتوقعة هي إحلال الأكراد الراغبين في هذا الأمر والمستعدين له.

كما لم يوثق الكتاب على نحو كافٍ مسألة إهمال تنمية الجزيرة السورية الكبرى وترك هذه المنطقة لتبقى مع ريف حلب والبادية من أكثر مناطق سورية تخلفاً؛ فلم يوثق الوضع التنموي الاقتصادي والاجتماعي لها وسياسات سلطة البعث حيالها، وإهمالها من قبل برامج التنمية الحكومية، على الرغم من طاقات النمو الكامنة فيها، ومع أنّ جزءاً مهماً من الدخل الوطني ينتج منها، فيما كانت تضخ قيمته إلى دمشق لتُنفق على أجهزة الدولة، وخاصة الأمن والجيش المتضخمين، أو تُنفق على تنمية المناطق الغربية في سورية الواقعة على خط المدن حلب - درعا وإلى الغرب منه. وقد شكّل هذا السبب الرئيس للهجرة المعاكسة من الجزيرة السورية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وعموماً، مر الكتاب مروراً سريعاً على تاريخ الجزيرة بعد عام 1963، عكس الشرح المسهب والتوثيق والغني لفترة العشرينيات وحتى الخمسينيات، مما أعطى دراسة تلك الفترة حيوية أعادت إحياء الأحداث بما يساعد على فهم أعمق.

ولعل عاملين اثنين قد أديا دوراً في ضعف التوثيق والتحليل:

الأول: ضعف الوثائق المتاحة حول هذا الموضوع، وموقف النظام السوري منذ عام 1963 المعارض لإجراء أية دراسات، أو توفير أية وثائق عن موضوعات حول استمرار تدفق الأكراد من تركيا إلى الجزيرة وهجرة السريان والآشوريين إلى الخارج وإحلال الأكراد مكانهم، وإهمال نظام الأسد لتنمية منطقة الجزيرة.

الثاني: أن فترة استكمال الكتاب قد جاءت في معظمها خلال فترة الصراع في سورية بعد عام 2011، والتي ربما لم تمكن الباحث من استكمال بحثه بالطريقة التي تجعله يستطيع التوثيق، ولو من خلال زيارات ميدانية للجزيرة والاجتماع بشخصيات سياسية وثقافية وباحثين من أبناء الجزيرة، وخاصة من كبار السن، من مختلف الطوائف وتدوين شهاداتهم الحية عن تلك الفترة، وخاصة منذ السبعينيات وحتى عام 2010.

ولعل هذه المهمة تبقى أمام الباحث لاستكمالها في الأيام القادمة تنمّة لبحثه القيم.

كلمة أخيرة

لا شك أنّ الباحث محمد جمال باروت في بحثه هذا يخوض في حقل ألغام. وقد لقي هذا البحث التقدير ممن يتسمون بنظرة موضوعية، بينما يتوقع أنه قوبل بعدم التفهم والهجوم القوميين؛ فالقضية الكردية اليوم تُطرحُ بشكلٍ قويٍّ في دول المنطقة بين إيران والعراق وتركيا وسورية. فقد أدى قيام إقليم كردي في شمال العراق بحماية أميركية إلى تأجيج المشاعر القومية بين الأكراد عمومًا، وأنتج انقسامًا بين القوى السياسية الكردية في سورية بين قوى واقعية تطالب بحقوق الأكراد ضمن الدولة السورية الواحدة أسوة ببقية مكونات الشعب السوري، وأخرى قومية تطالب بإقامة حكم ذاتي لإقليم كردي يقام في شمال سورية على نمط شمال العراق، بانتظار فرصة قادمة لتلبية طموحهم القومي وإقامة "كردستان الكبرى" المنتظرة منذ اتفاقية سيفر 1920، وتكون منطقة الجزيرة السورية جزءًا منها، وقد أطلقوا عليها تسمية كردية "روج آفا"، وتداولوا مصطلح "كردستان الغربية"، مع أن المشاريع القومية الكردية في الماضي لم تعدّ الجزيرة السورية أرضًا كردية، فجمعية خويبون 1927-1945 كانت لا تدرج أي جزء من أراضي سورية ضمن خرائط كردستان الكبرى، و"لم يكن قدري جميل باشا، وهو أحد قادتها، يعتبر الجزيرة السورية جزءًا من كردستان الكبرى، بل كان يرى الأكراد السوريين أقلية من حقها أن تتمتع بحقوق الأقليات الممنوحة لها في فترة الانتداب الفرنسي" (باروت ص 755). ويذكر قدري جميل باشا في مذكراته، ردًا على محاولة الفرنسيين استغلال الحركة القومية الكردية: "إننا شعب مضطهد أتينا إلى هذه البلاد كلاجئين سياسيين، وعار علينا أن نساعد الغاصبين ضد شعب مضطهد مثلنا يناضل من أجل حقوقه" (باروت ص

466). "وفي تقديرات عصبة الأمم 1925 في شأن عدد الأكراد، فإنه يتم حصر الأكراد في كل من كردستان تركيا والعراق وإيران فقط" (باروت ص 798). "كما تظهر الخريطة التي قدمها القوميون الأكراد عام 1948 أنه لا يدخل في كردستان سوى جيبٍ صغير جدًا في منطقة جبل الأكراد بعفرين المتاخمة للحدود السورية - التركية، بينما لا تظهر أي حضور للجزيرة السورية في الخريطة، ولم يدخل الأمير كاميران عالي بدرخان في محاضراته "المشكلة الكردية"، في تموز/ يونيو 1949 أمام الجمعية الآسيوية بلندن، أي جزء من أجزاء الجمهورية السورية في كردستان" (باروت ص 798).

حتى لو كان معظم أكراد الجزيرة مهاجرين من الأراضي التركية منذ عشرات السنين، فإنّ هذا لا يمنعهم اليوم من أن يكونوا مواطنين سوريين بكامل الحقوق والواجبات، أسوة ببقية المواطنين السوريين بعد الجيل الثالث والرابع على وجودهم على هذه الأرض. ولكن لا يعني هذا اقتطاع هذا الجزء من سورية ليكون جزءًا من "دولة كردستان" العتيدة التي يأملون باستقلالها القريب بعد أن أصبحت كردستان العراق شبه مستقلة ويحظون بدعم أميركي.

يتطلب هذا الوضع خلق حوارات عميقة بين جميع القوى الوطنية في سورية من مختلف مكونات الشعب السوري عربيًا وأكرادًا وتركمانيًا وكلدو آشوريين وغيرهم من قوميات، بل ومذاهب مختلفة، ويجعل من الضروري الوصول إلى فهم وطني سوري مشترك ينصف الأكراد ويمنحهم حقوقهم المشروعة ضمن وحدة سورية أرضًا وشعبًا وعلى أساس قيم المواطنة السورية المشتركة.